موسم الخسارة لمزارعي الحمضيات!!

محافظ اللاذقية: نتواصل مع الحكومة لدعم التصدير

مدير الزراعة لـ«الوطن»: التسويق غير جيد والفلاح نحو الخسارة

عبير محمود

شدد معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على ضرورة تسويق محصول الحمضيات وإيجاد منافذ خارجية لها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، محذرين من تراكم المحصول وتدني سعره أسوة ببباقي المحاصيل.

وخلال مناقشة الواقع الزراعي ضمن جدول أعمال المجلس بالدورة العادية السادسة برئاسة رئيس المجلس تيسير حبيب، تساءل عدد من الأعضاء عن السبب بعدم تجاوب الجهات المعنية في الحكومة لمطلب التسويق الخارجي وسط فتح باب لطرح مادة الموز بالتزامن مع فترة جني الحمضيات.

وذكر عدد من الأعضاء أن سعر كيلو أي نوع من الحمضيات لا يتجاوز ألفي ليرة وهو أقل من سعر التكلفة أو يوازيه بأحسن حال، ما يعني أن المزارع سيكون أمام خسارة جديدة في حال لم يتم إنقاذه وتسويق ما ينتجه من زراعة يعتمد عليها في مصدر رزقه وسط إقلاع عدد من الفلاحين عن هذه الزراعة والتوجه للزراعات الاستوائية لقلة التكاليف والمردود العالي مقارنة بالمحصول البرتقالي.

وخلال حضوره الجلسة، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال العمل بجهود كبيرة على دعم منتج الحمضيات ومتابعة جميع الإجراءات منذ بداية شهر تشرين الثاني باعتبارها ذروة الإنتاج، مشيراً إلى أن كل ذلك يستدعي دعم التصدير ومتابعة حركة البرادات باتجاه دول الجوار كالأردن والعراق، بالتوازي مع العمل على تسهيل عبور الشاحنات إلى المناطق الداخلية (الشرقية والشمالية) وهي تستهلك نسبة جيدة من الحمضيات، مؤكداً التواصل مع الحكومة بهذا الخصوص.

وأشار هلال إلى متابعة تنفيذ جميع إجراءات الدعم الحكومية لمحصول الحمضيات وتسويقه، ومنها منح مراكز الفرز والتوضيب وتسليم مادة المازوت لها بسعر ٨ آلاف ليرة سورية للبتر الواحد، إضافة لتخفيض قيمة الكمسيون في أسواق الهال إلى ٥ بالمئة لبيع المادة، ما يخفف الكلفة على الفلاح وبالتالي يشكل دعماً إضافياً للمحصول، مع الإشارة إلى دور المؤسسة السورية للتجارة في تسويق كميات من المحصول.

وعلى هامش الجلسة، قال مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»: إن تسويق محصول الحمضيات لا يزال معاناة الفلاح التي تتكرر كل عام وترصدونها عبر الإعلام، قائلاً إن واقع التسويق حالياً غير جيد والأسعار متدنية والكلف عالية.

وأوضح دوبا أن التسويق يعد العائق الأكثر صعوبة أمام زراعة الحمضيات، وهو أحد أهم العوامل التي تؤدي لتراجع الزراعة إضافة لصعوبات أخرى تتعلق بغلاء المحروقات والأسمدة، موضحاً أن المزارع عندما يكون لديه مردود اقتصادي جيد من المحصول مستعد لدفع ثمن السماد والمازوت ولكن العقبة الأكبر هي التسويق، وكنا منذ الشهر السابع الماضي قد دققنا ناقوس الخطر باجتماع مبكر مع الجهات المعنية في المحافظة وقدمنا معطياتنا لدعم المحصول وتسويقه، وعبر اجتماع آخر في الوزارة تمت الاستجابة لبعض القضايا وبعضها لم يتحقق وخاصة فيما يتعلق بالتسويق خارج المحافظة إذ لا يزال يواجه صعوبة كبيرة ويؤدي لتركم المادة وبالتالي لخسائر للفلاح بشكل عام.

وزير النفط من حمص: ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين جودة المشتقات النفطية

الوطن

أكد وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور خلال اجتماع عقد أمس في مبنى المؤسسة العامة لتكرير النفط والمشتقات النفطية بحمص ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين جودة المشتقات النفطية وتوظيف التقنيات الحديثة في كل مفاصل العمل، لافتاً إلى أهمية الدور الحيوي الذي تقوم به مصافي التكرير وشركة محروقات في تأمين احتياجات الوقود وضمان استمرارية توافر المشتقات النفطية للسوق المحلية.

وشدد وزير النفط على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين، وتطبيق إجراءات الوقاية والسلامة المهنية في جميع المراحل الإنتاجية، معرباً عن التزام الوزارة بدعم المشاريع التطويرية التي تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية ورفع كفاءة العاملين في قطاع النفط والمشتقات النفطية.

وتركزت المناقشات خلال الاجتماع حول الوضع الحالي للمصافي وواقع المنشآت في شركة محروقات وتنفيذ الخطط الإنتاجية والجارية والاستثمارية والجوانب الفنية والتقنية والتحديات التي تواجه سير العمل وخاصة فيما يتعلق بتأمين مستلزمات التشغيل والصيانة والمقترحات والحلول المناسبة لها.

هذا ويأتي الاجتماع الذي حضره معاونا وزير النفط والمديرون العامون للمؤسسة العامة للتكرير ومصفاة بانياس ومصفاة حمص وشركة محروقات والمديرون المعنيون بهدف مراجعة عمل المؤسسة العامة لتكرير النفط والمشتقات النفطية والتي تضم مصفاتي حمص وبانياس وشركة محروقات.

سنوات على برنامج إحلال بدائل المستوردات.. ما الذي حققه؟

حزوري لـ«الوطن»: من شأنه سد الفجوة بين الصادرات والواردات

استهدف ٢٤٢ نشاطاً اقتصادياً نفذ منه فعلياً ٧١ مادة فقط

جلنار العلي

تحتاج القرارات والبرامج الحكومية إلى قياس متواصل وفحص دائم لمدى فاعليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوّة والغايات التي وضعت لأجلها، وذلك لمنع حدوث هدر أو إنفاق في غير مكانه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها البلاد، فلو تحدثنا عن برنامج إحلال بدائل المستوردات الذي تعمل به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ عام ٢٠١٨، يجب طرح السؤال التالي إنه بعد مرور عدة سنوات على العمل به ماذا كانت ثماره وماذا حقق؟ وهل أدى وظيفته المتمثلة بالتخفيف من فاتورة الاستيراد؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري، أفاد في تصريحه لـ«الوطن»، بأن برنامج إحلال المستوردات بالتجميع والتصنيع المحلي، استلهم مبادئه من نظرية النمو المتوازن بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تطبيق إجراءات دعم وإجراءات حمائية تفرضها الدولة على الواردات من السلع الأجنبية بقصد رفع القوة التنافسية للسلع الوطنية في السوق المحلية، وتحقيق عدد من الأهداف الأخرى في مقدمتها إغراء المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية الذي يستهدفه البرنامج، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع ويرتفع معدل الادخار والاستثمار، لافتاً إلى أن تنفيذ مجمل النشاطات المستهدفة يؤدي إلى إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة من جهة وإلى توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية.

واعتبر حزوري أن تنفيذ هذا البرنامج من شأنه سد الفجوة بين الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المحلية الوطنية، وهذا يتطلب القيام بحصر سلعي شامل للسلع والمنتجات التي يمكن تصنيعها محلياً بناء على دراسة جدوى اقتصادية تبين مدى الوفر بالقطع الأجنبي الذي سيتحقق من خلال التصنيع أو التجميع المحلي وعدد فرص العمل التي ستوجد، وأثر ذلك في تعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي سواء كان بمشاريع حكومية أم مشتركة بالتعاون مع القطاع الخاص أو مشاريع قطاع خاص من دون أي مشاركة حكومية.

وتابع: «استهدفت الحكومة السورية من خلال البرنامج دعم ٢٤٢ نشاطاً اقتصادياً في مختلف القطاعات، نفذ منه فعلياً نحو ٧١ مادة ومنتجاً، أي بنسبة تنفيذ ٣٠ بالمئة تقريباً، شملت الصناعات الغذائية والنسيجية وقطاع الدواجن والصناعات التحويلية والهندسية والصناعات الكيميائية والطبية (الأدوية النوعية والمستوردة والأدوات والأجهزة الطبية) إضافة إلى العديد من المواد الزراعية».

وأشار إلى أن سياسة إحلال الواردات قد تسببت بتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الصناعية والزراعية، ولكنها غير قادرة على إحداث الانطلاق الاقتصادي المأمول وذلك لعدة أسباب منها: ارتفاع حدة عدم العدالة الاجتماعية من خلال تعميق التفاوت في الدخل بين طبقة العمال والفلاحين وطبقة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال، حيث إن هذه الأخيرة انصب استهلاكها على السلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة من الخارج مما دفع بالإنتاج الصناعي الإحلالي إلى إنتاج هذه السلع، معتبراً أن ذلك من دون جدوى لأن نمط الاستهلاك لدى هذه الطبقة لم يسمح برفع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية من هذه السلع، بسبب رغبة تلك الطبقة في شراء ما هو مستورد، إضافة إلى إهمال القطاع الزراعي مما نجم عنه عدم قدرته على تلبية احتياجات القطاع الصناعي من الغذاء ومن المواد الخام، رغم أن برنامج إحلال الواردات يشمل عدداً من الصناعات الزراعية والغذائية.

وأشار حزوري إلى وجود عقبات أخرى منها عدم حل مشكلة حوامل الطاقة وعدم التكامل بين السياستين المالية والنقدية، وتناقضهما في الكثير من المجالات وعدم تعديل مراسيم منع التعامل بغير الليرة السورية التي تعيق عمليات الاستثمار.

من جهته اعتبر الخبير الاقتصادي محمد كوسا، في تصريحه لـ«الوطن» أن هذا البرنامج مهم جداً وتعمل به أغلبية الدول، فعندما يتم استيراد سلعة ما فهذا يعني التخلي عن استيرادها خارجياً والتخلص من عدة قضايا منها تأمين قطع أجنبي للاستيراد أو استيراد حالات تضخّمية معيّنة من دول المنشأ، متسائلاً: «لكن هل تم دراسة آلية تنفيذ هذا البرنامج بشكل صحيح؟ وهل تم تحديد الأنشطة الاقتصادية الداخلة فيه بشكل صحيح؟ وهل تم ربط المشروعات والمستثمرين الذين تم استقطابهم مع السياسات الاقتصادية المستقبلية؟»، موضحاً أن الاقتصاد السوري قد يحتاج مستقبلاً إلى تغيير بعض الاستثمارات الأخرى، أو من الممكن أن يكون من الأفضل اقتصادياً استيراد المادة مستقبلاً بدلاً من تصنيعها داخلياً.

وأشار إلى أن العقبات التي تواجه البرنامج مشابهة لكل العقبات التي تواجه الاقتصاد السوري بشكل عام والتي تصادف أي مستثمر، من جهة صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج، ففي حال كانت هذه المستلزمات متوفرة كلها أو بعض منها في سورية فبالطبع يعد البرنامج مرحباً به، ولكن في حال احتاج الأمر إلى استيرادها والتعرض مجدداً لضغوط الحصار الاقتصادي والحرب الاقتصادية، أو صعوبات في تأمين قطع غيار للآلات مستقبلاً وما إلى ذلك، فإن الفائدة ستكون شبه معدومة، فمن غير المنطق تخفيض الواردات من جانب ورفعها من جانب آخر.

ورأى الخبير الاقتصادي أن هذه السياسة لم تكن في وقتها الصحيح ويجب أن تؤجل قليلاً، ربما يكون الوقت قد أصبح أكثر فاعلية لجذب الاستثمارات لتكون مضاعفة في الاقتصاد، سواء بالزراعة أم الصناعة، مقترحاً أن يتم تخفيض الواردات التي تستنزف القطع الأجنبي كتلك التي تعد فائدتها قليلة بالوقت الحالي، واستبدالها باستيراد المحاصيل الإستراتيجية التي يتم استيرادها، وليس بالضرورة أن يؤسس استيراد هذه المواد لمشروعات صناعية ضخمة أو ما شابه.

وفي سياق متصل، أشار كوسا إلى «أنه كان من المفروض إجراء دراسة موسعة بشكل أكبر قبل البدء بهذه السياسة، فكان من الممكن استبدال هذه السياسة بإجراءات أخرى تتمثل باستغلال أراض لزيادة الإنتاج الزراعي، أو استغلال مصانع أو منشآت وشركات قطاع عام وتجهيزها بما هو موجود لإعادة إقلاعها».

هذا وقد أكد وزير الاقتصاد محمد سامر الخليل خلال اجتماع عقد منذ أيام مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، أهمية هذا البرنامج من ناحية تخفيض عجز الميزان التجاري وتخفيف فاتورة الاستيراد وتنشيط الإنتاج المحلي في ضوء ما يتضمنه من مزايا وحوافز تشجيعية للمستثمرين الراغبين بالعمل في إطار هذا البرنامج، مشيراً إلى أن مثل هذه الاجتماعات ستكون دورية بهدف تقييم البرنامج ومراجعة المشاكل التي تظهر أثناء العمل على أرض الواقع ومعرفة مكامن الخلل من أصحاب العلاقة أنفسهم، والبحث في سبل تلافيها مما يعطي دفعاً لجهة تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج.

على حين أشار وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف إلى أن البرنامج يلقى دعماً حكومياً خاصاً ولاسيما أنه يركز على المشاريع الاستثمارية في المجال الصناعي التي تستفيد من مجموعة من المحفزات ومنها بشكل خاص المزايا المقدمة ضمن المدن والمناطق الصناعية، وذلك لجهة منح الأولوية في تخصيص المقاسم لمشروعات بدائل المستوردات مع تأمين الخدمات اللازمة وتقسيط الدفع لمدة ٢٠ عاماً مع منح مهلة للبدء بالدفع مدتها عامان وذلك لغاية البدء بالإنتاج، مشدداً على أهمية وصول هذه المشاريع إلى مرحلة الإنتاج لتحقيق أهدافها في تأمين المنتج المحلي.

كوسا لـ«الوطن»: هناك صعوبات تتعلق باستيراد مستلزمات الإنتاج

بوليصة تأمين القروض بسقف ٢٠ مليون ليرة

ملحم لـ«الوطن»: تتم إعادة إطلاق منتج التأمين الزراعي بشكله الاختياري من دون دعم حكومي

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التأمين السورية أحمد ملحم أنه مع دخول اتفاقية المؤسسة مع مصرف التسليف الشعبي (حول تأمين القروض المصرفية) حيز التنفيذ مع بداية شهر تشرين الثاني من العام الماضي وحتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري حققت المؤسسة إجمالي أقساط وصلت إلى ما يقرب من ٢ مليار ليرة وبعدد قروض بلغ ٣١ ألف قرض، وذلك على التوازي مع إجمالي أقساط مصرف التوفير التي وصلت إلى ما يقرب من مليار ليرة وبعدد قروض بلغ ١٢ ألف قرض.

كذلك الاتفاق الذي قد أُبرم مع مصرف الوطنية للتمويل الأصغر ليحقق أقساطاً وصلت إلى ما يقرب من ١٥٠ مليون ليرة، لتكون هذه الاتفاقيات خطوة إيجابية ومهمة على صعيد عمل المؤسسة، عاكسةً الصورة الإنسانية للتأمين حيث يتم بموجبها منح ذوي الدخل المحدود قروضاً شخصية من دون الحاجة للكفلاء.

وأوضح ملحم أن المؤسسة تعمل على الاستمرار بتقديم هذه التغطية التأمينية لمستحقيها، حيث قامت برفع سقف القروض الممنوحة بموجب وثيقتها من ٥ ملايين للتصبح في مصرف التوفير ١٥ مليون ليرة والتسليف الشعبي ٢٠ مليون ليرة.

وفيما يخص منتج التأمين الزراعي للزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية) بيّن أنه تم إطلاق منتج التأمين الزراعي مع بداية شهر آب من العام الماضي ٢٠٢٢ بدعم حكومي حيث بلغ القسط ٣٤ ألف ليرة يتحمل المزارع ١٤,٥ ألف ليرة وتغطيات لحد ٥ ملايين ليرة للبيت الواحد ليصل حجم التعويضات التي قدمتها المؤسسة بموجب هذا المنتج إلى نحو ١,٥ مليار ليرة.

مبيناً أنه حالياً وبالرغم من جميع الظروف، تمت إعادة إطلاق منتج التأمين الزراعي بشكله الاختياري، لتحاول المؤسسة الاستمرار بتقديم هذا النوع من التأمين لما له من آثار إنسانية واجتماعية كثيرة ومتعددة. وذلك باستيفاء بدل ١٠٠ ألف ليرة وتغطيات لحد ٥ ملايين ليرة للبيت الواحد وذلك من دون دعم حكومي.

وحول مشاركة المؤسسة الفعلية والمهنية مع قطاع التأمين بيّن أن عضوية المؤسسة في اللجنة الفنية لإدارة مجمع إعادة تأمين المصارف الشاملة BBB، عقود الحريق والسرقة والمسؤولية المدنية وامتلاكها لحصة فيه تبلغ ٦ أضعاف حصص شركات التأمين الخاصة.

ويمثل هذا المجمع أول حالة تعاون بين جميع شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في السوق السورية لتوزيع المخاطر الناتجة عن عقود المصارف وذلك لتخفيف أضرارها إلى الحد الأدنى لكل شركة مساهمة بشراء جزء من الخطر.

وتعمل المؤسسة على تعزيز فعالية دور المؤسسة برئاستها لمجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين وحضور عدد كبير من الفعاليات التأمينية المحلية والعالمية، وذلك بهدف الوقوف على كل المستجدات التي تخص العمل التأميني بشكل دقيق ومستمر، إضافة إلى تنظيم فعاليات تدريبية وورشات عمل بحضور معظم كوادر قطاع التأمين، وذلك بهدف تعزيز ونشر الثقافة التأمينية بما أمكن من قدرات وإجراءات.